



الخبر:

برلمان الأرجنتين يصدق على اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ودول الميركسور

أعلن المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة أن البرلمان الأرجنتيني، صدق على اتفاق منطقة التجارة الحرة بين مصر ودول تجمع الميركسور، وبذلك تكتمل تصديقات الدول الأعضاء في الميركسور وهم البرازيل والأرجنتين، والأوروغواي والباراجواي بالإضافة إلى مصر على هذا الاتفاق التجاري الهام الذي تم التوقيع عليه في عام ٢٠١٠.

المصدر: (اليوم السابع بتصرف الثلاثاء، ٢٣ مايو ٢٠١٧)

التعليق على الخبر

- يتكون تجمع الميركسور (السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية) من خمسة دول هي: البرازيل - الأرجنتين - باراجواي - أوروغواي، وحديثاً فنزويلا ويعتبر تجمع " الميركسور " هو أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، وهو أحد صور التعاون بين الجنوب - الجنوب، وانجح التكتلات في أمريكا الجنوبية ويأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية الاقتصادية بعد كل من الاتحاد الأوروبي، والناقتا، والآسيان.
- صدقت برلمانات البرازيل والأوروغواي والباراجواي على الاتفاقية قبل نهاية 2015 وكان متبقي خطوة واحدة وهي تصديق البرلمان الأرجنتيني لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ. ويذكر أنه بالرغم من أن فنزويلا عضو في التجمع فإنها غير معنية بالتصديق نظراً لأنها دولة منضمة حديثاً للتجمع وليست عضواً مؤسساً.

- مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.
- جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.
- قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم

- أنشئ تجمع «الميركسور» في عام ١٩٩١ منذ التوقيع على معاهدة أسونسيون، بعضوية البرازيل، الأرجنتين، أوروغواي، وباراجواي. ودخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٤، بعد توقيع الدول الأعضاء على بروتوكول أورو بريثو Ouro Preto، الذي وضع الهيكل المؤسسي المالي للميركسور كبداية فعلية على طريق تحقيق الهدف الرئيسي للتجمع، وهو الوصول للسوق المشتركة ثم انضمت فنزويلا عام 2012. والهدف الأساسي للمنظمة هو وضع استراتيجية إقليمية متوازنة في مجالات مثل التعاون الدولي، والاتصالات لإنهاء الفقر، والتكامل الإقليمي في مختلف المجالات خاصة مجال الزراعة.
- وفي إطار سعي مصر إلى مضاعفة حجم صادراتها في الأسواق العالمية، وعلى رأسها أسواق أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا - خاصة أن التصدير يسهم بنحو ٣٠% من مجمل الناتج القومي المصري وفقاً لبيانات وزارة التجارة الخارجية في مصر - تأتي أهمية التصديق على الاتفاقية مع مصر، والتي سوف تسهم بشكل كبير في دفع العلاقات التجارية، وتعزيز الأواصر الاقتصادية بين مصر ودول التجمع.
- وقد تم هذا الاتفاق عام ٢٠١٠ وصدقت مصر عليه ٢٠١٣. ووفقاً للمكتب التجاري المصري في ساو باولو فإن الاتفاقية سوف تعزز المجال التجاري بين مصر ودول تجمع الميركسور (البرازيل، الأرجنتين، الباراجواي، الأوروغواي، فنزويلا) بما يتيح زيادة الاستثمارات والتجارة البينية، وأيضاً الاستفادة من نظام الإعفاء الجمركي، وزيادة معدلات نفاذ السلع والمنتجات المصرية لأسواق قارة أمريكا اللاتينية.
- وأيضاً فإن الاتفاقية سوف تمكن دول التجمع من الاستفادة بموقع مصر الاستراتيجي كمداخل لإفريقيا والدول العربية، خاصة في ضوء عضوية مصر في عدد من التجمعات الاقتصادية مثل الكوميسا.
- الهدف من هذا الاتفاق ليس فقط دفع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول التجمع (والذي بلغ حوالي ٣ مليارات دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٦) ولكن أيضاً جذب الاستثمارات اللاتينية إلى مصر خاصة في مجالات تكنولوجيا السلع الزراعية، والبتروكيماويات والصناعات الغذائية، وأن تصبح مصر بوابة عبور لدول أمريكا اللاتينية إلى إفريقيا، كما تكون تلك الدول معبراً للسلع المصرية لكافة أسواق أمريكا اللاتينية.
- ولا يمكن قصر فوائد هذا الاتفاق على الجانب الاقتصادي بل تتعداه إلى المجالات السياسية والعسكرية والعلمية والاستراتيجية، حيث يمثل الاتفاق مدخلاً نحو تفعيل التعاون مع مجموعة من أهم دول العالم وتمثل مجموعة من أهم الاقتصادات الناشئة، مما يفتح الطريق نحو فضاء أوسع بغية الاستفادة من الخبرات ودعم التعاون مع مجموعة جديدة ومهمة من الدول في إطار التعاون الجنوب-جنوب. وبالتالي تتوافر لمصر آفاق رحبة نحو ربط كل هذه التجمعات والتنظيمات ببعضها البعض لتكون مصر حجر الزاوية والجسر الذي تعبر من خلاله أشكال التعاون بين هذه المنظمات والتجمعات.
- وتتيح هذه الاتفاقية وفقاً لتقديرات المكتب التجاري المصري في ساو باولو، مميزات تفضيلية للصادرات المصرية لدخول أسواق أمريكا اللاتينية، كما تعمل على تخفيض تكلفة وارداتنا من السكر واللحوم وزيت الصويا من هذه الأسواق لتصل إلى المستهلكين بأسعار مناسبة، حيث تضمنت تخفيضات جمركية فورية لأهم السلع التي تصدرها إلى هذه الدول في مقابل تخفيضات متدرجة في السلع المستوردة، بل إن التخفيضات الممنوحة لوارداتنا من هذه الدول سيستفيد منها المستهلك المصري.

- وكذلك ستسمح الاتفاقية بتخفيض التعريفات الجمركية بأكثر من ٩٠% بين مصر ودول الميركسور، وكذلك تحرير البضائع الصناعية والزراعية من الجمارك، ووجود حلول لقواعد المنشأ، وإيجاد حل للخلافات التجارية، والضمانات التفضيلية والتعاون في مجال الاستثمار والخدمات.